
أثر المحددات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010)

د. طارق الهادي العربي

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة بعض الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الوقوف على حجمه وتطوره في الاقتصاد الليبي، ومن ثم قياس أثر المحددات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي، هذا وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي بأن المحددات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مستوى التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي) تؤثر بشكل مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2010) .

الكلمات الدالة : الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مستوى التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي.

مقدمة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المؤشرات الدالة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، لما له من تأثير مباشر وفعال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة، فهو يُعد مصدر تمويل خارجي يسهم في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات عن طريق التكنولوجيا الحديثة المتطورة التي تؤدي إلى تحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية، ومن ثم قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وزيادة الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

لذلك أصبحت كل الدول وخاصةً النامية منها تتسابق لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات من خلال تهيئة المناخ الملائم له وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وتعديل وإصدار العديد من القوانين والتشريعات المحفزة والداعمة له كتقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات والتسهيلات الجمركية، كما ظهرت أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا باعتبارها دولة نفطية تعتمد على مورد أحادي وناضب ألا وهو النفط، فبرغم الأموال الضخمة التي أنفقت في شكل مشروعات استثمارية في خطط تنمية سابقة كانت تهدف إلى البحث عن تنويع مصادر الدخل القومي لصالح القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وكذلك الخدمية في الاقتصاد الليبي والتقليل من الاعتماد على النفط، بحيث لا يتأثر بالأزمات والتقلبات المالية الخارجية والتغيرات في أسعار النفط المرتبطة بالأسواق العالمية، إلا أنه في ظل تقييم الخطط التنموية السابقة اتضح ضعف كفاءة وفعالية الاستثمارات المنفذة مما رسخ حالة الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية لتمويل الميزانية العامة للدولة كمصدر للدخل القومي للدولة.

مشكلة البحث.

تسعى كل الدول السائرة في درب التطور ومن ضمنها ليبيا إلى تسريع عجلة النمو والتنمية، من خلال الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل وتشجيع انسياب حركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الليبي، هذا وقد أخذت السلطات الليبية على عاتقها منذ بداية عقد التسعينيات على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والمناسب لهذا التوجه، وكان من أهمها إصدار عدة قوانين واتفاقيات محفزة على استقطاب الاستثمار الأجنبي، والتي على رأسها إصدار القانون رقم (5) لسنة 1997 وما تبعه من إجراءات

وتشريعات لاستقبال هذا الاستثمار واتباع الصيغ والحوافز لمشاركة رأس المال الأجنبي واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالشكل الأمثل، إلا أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الليبية لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، لا يزال حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا دون الطموحات المأمولة.

ويبقى السؤال الذي يبحث عن إجابة، متمثلاً في أي مدى تؤثر المحددات (العوامل الاقتصادية) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي. **فرضية البحث.**

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:-

1- تؤثر المحددات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مستوى التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي) بشكل مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي.

2- لا تؤثر المحددات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مستوى التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي.

هدف البحث.

إثراءً لهذا الموضوع يهدف البحث إلى دراسة بعض الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الوقوف على حجم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، ومن ثم قياس أثر المحددات (العوامل) الاقتصادية المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010). **منهجية البحث.**

لبلوغ الهدف الذي يسعى البحث إلى تحقيقه سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذلك الأسلوب الكمي لقياس أثر المحددات الاقتصادية المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث (1990-2010).

المبحث الأول / الإطار النظري والتحليلي للدراسة.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي.

قبلولوج في موضوع الدراسة لا بد من التفرقة بين مفهومي الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي

يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

يقصد به الاستثمار في المحفظة أو الاستثمار في الأوراق المالية، بمعنى شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، أي قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم الاهتمام بدرجة النفوذ الممارسة لأي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها، غير أن هذا النوع من الاستثمار يبقى عرضة للتطورات نتيجة للأزمات المالية، مما أدى بالدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لمرونته خلال الأزمات المالية [عطا الله: 2011، ص 98].

2- الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت المفاهيم المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، حيث يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر، انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار خارج دولها الأصلية بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية. كما عرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، وسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، كما أوضح صندوق النقد الدولي من خلال تعريفه لهذا النوع من الاستثمارات أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50 ٪ من رأس المال، أو يتركز 25 ٪ فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو مجموعة واحدة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع [الربيعي: 2007، ص 89].

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول المستضيضة.

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة من دعائم النمو الاقتصادي، حيث تسعى جميع الدول مهما كانت مساحة الاختلاف في ما بينها، إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وذلك لدوره الأساسي في نمو الاقتصاد والتنمية واستحداث فرص للعمل وتحقيق رفاه

الشعوب، خاصة أن مصادر الاستثمار الوطنية ولاسيما في الدول النامية قاصرة في كثير من الأحيان، بسبب ضعف الادخار الوطني وانخفاض مستوى الدخل المحلي، ولا تبرز أهمية الاستثمار في كونه يمثل القناة الرئيسية التي يتدفق عبرها رأس المال فحسب، بل لأنه يؤدي دوراً هاماً في استقطاب الخبرة الفنية وتطور المعرفة، وفي هذا السياق يمكن توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:-

- 1- يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة عن الاقتراض الخارجي .
- 2- يعتبر عنصراً تكملياً مهماً للموارد المحلية وعاملاً مهماً لتحسين الاستثمار المحلي.
- 3- يساهم في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وزيادة معدلات الإنتاج.
- 4- يعمل على تحسين جودة السلع عن طريق التكنولوجيا الحديثة والتقنية الفنية المتطورة.
- 5- يساهم في التقليل من حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة بالدول المستضيفة.
- 6- يعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والدفع بعجلة التنمية للإمام.

ثالثاً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفقاً للدوافع المحفزة للاستثمار يوجد أربعة أنواع من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن سردها في النقاط التالية :-

- 1- الاستثمار الباحث عن الموارد : هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يختص في الأنشطة الاستخراجية، ويتمثل الباعث الأساسي لهذا النوع من الاستثمار في ضمان وجود احتياطي كافٍ من الموارد الطبيعية والمواد الخام وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية، ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.
- 2- الاستثمار الباحث عن الأسواق: هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يستهدف الأسواق المحلية والإقليمية مدفوعاً بتوجهات الطلب الآني أو المستقبلي، وبافتراض وجود نظام تجاري حر في هذه الحالة، حتى يتمكن المستثمر من خدمة الأسواق المجاورة والخارجية، وفي بعض الأحيان يتم توظيف الاستثمارات الباحثة عن الأسواق وفق توجهات الطلب الخارجي، كما هو الحال بالنسبة للشركات المصنعة لقطع غيار السيارات، التي تقتني أثر منتجي السيارات.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة: هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يتم في الغالب كاستثمار تابع، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية باستثمارات وفق أحد النوعين السابقين، ومن ثم تقوم بدمج هذه العمليات على أساس المنتج أو مراحل الإنتاج، وبإمكان هذه الشركات القيام بهذه الخطوة شريطة أن تكون الأسواق الخارجية مفتوحة وعلى درجة عالية من التطور، كما هو معمول به في الأسواق الإقليمية المتكاملة القائمة في أوروبا. وقد تلجأ الشركات إلى أسلوب محاصصة الإنتاج في نطاق ضيق بين عدد من الدول المجاورة، بحيث يتخصص كل فرع من الفروع في إنتاج منتج واحد، ويقوم في ذات الوقت باستيراد السلع الأخرى من الفروع الزميلة، مما يتيح للمنطقة الحصول على كافة السلع.

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية: هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يتم عندما تقوم إحدى الشركات متعددة الجنسية بتحالف استراتيجي مع شركة أخرى في إقليم آخر للقيام بعمليات البحوث والتطوير على أسس من الفوائد المشتركة، ويوجد هذا النوع من الاستثمار في الدول الصناعية. [الفارسي: 2012، ص 91-92].

رابعاً : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بها تلك العناصر التي توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشتمل هذه العناصر على مجموعة من القوانين والسياسات والخصائص الهيكلية الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجعه وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى دولة دون أخرى، ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر عند الحدود الاقتصادية التي تلعب دوراً محورياً في تشكيل مناخ الاستثمار بل يتعدى ذلك إلى العوامل السياسية والاجتماعية والقانونية السائدة في الدول المعنية، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن إغفالها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للدول المضيفة، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر في بناء مشروع جديد في دولة ما، [المسلم: 2001، ص 22].

ومن أهمها ما يلي:-

- الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.
- سهولة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ الاستثمار في الدولة المضيفة.

- إمكانية تحقيق عائد مجزٍ للاستثمار وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- توفير البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات والاتصالات الجيدة.
- اتساع حجم السوق الداخلي، مع توفر العمالة الماهرة وقوانين العمل .
- وضوح القوانين وسهولة الحصول على ترخيص الاستثمار.
- وجود امتيازات وتسهيلات وإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية.
- نظام مصرفي متطور مع توفر سوق منظم للأوراق المالية.
- نجاح مشاريع سابقة في الدولة المضيفة.
- تقبل أفراد المجتمع للمستثمر الأجنبي الوافد .
- الانفتاح على الاستثمارات الخارجية واحترام الدولة المضيفة للاتفاقيات التي تعقدها مع الغير.

وبما أن المحددات (العوامل) الاقتصادية تُعد الموضوع الرئيسي في هذه الدراسة لذا سيتم التركيز عليها بشي من التفصيل، حيث إنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الاستقرار السياسي، ومن أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على المستثمر الأجنبي بالاستثمار أو عدمه، وبالتالي زيادة التدفقات أو انحسارها في دولة معينة ما يلي: - [عبد: 2005 : 65-72].

1- الناتج المحلي الإجمالي: يُعد حجم السوق أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم، فعندما يكون حجم السوق كبيراً يعني هذا أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته الأولية، وهنا تتخفض التكاليف الإنتاجية إلى الحد الأدنى، وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية، مما يزيد الأرباح المتحققة من المشروع. كما توجد علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدولة، وذلك لارتباط الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً وحجم السوق المحلي، وبالتالي توفير اقتصاديات الحجم. فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في الدولة المضيفة. وبذلك فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه المتحقق يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدولة.

2- **سعر الصرف:** هو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي.

ويؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيراً مباشراً على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل الخ، وبالتالي تختلف التكاليف من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى عدول القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى. كما أن للتغير في سعر الصرف تأثيراً في سعر الفائدة، وبالتالي فإن كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار المحلي والأجنبي، كما يؤثر على الصناعة المحلية إذ إن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية، وبالتالي التأثير إيجابياً على قطاع الصادرات والميزان التجاري، وبالتالي على النشاط الاستثماري في الدولة.

وللتغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف (بالزيادة أو النقصان) تأثير على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم مما ينعكس ويؤثر على القرار الاستثماري.

3- **درجة الانفتاح الاقتصادي :** يقصد به مدى انفتاح الاقتصاد المضيف على الخارج وحجم تعامله معه . وهناك عدة مؤشرات لهذا الانفتاح :

أ- حاصل جمع الصادرات مع الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ج- نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي.

فرؤوس الأموال الأجنبية كنتيجة طبيعية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج وتتبع وسائل تشجيع وجذب للاستثمارات الأجنبية. أما نظرية التمييز الجمركي فإنها تتوقع أن الدول التي تضع قيوداً وتفرض الكثير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية على وارداتها بهدف الإبقاء على اقتصاداتها المغلقة في وجه التجارة العالمية، تتجه إليها الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية حتى يقوموا بالإنتاج والتوزيع داخل تلك الدول تخطياً منهم لتلك الحواجز المفروضة على حركة التجارة.

كما ينظر باحثون آخرون إلى حركتي الصادرات والاستثمار الخارجي كحركتين مكملتين لبعضهما أكثر منهما بديلتين، وذلك من خلال قيام الدول بتصدير سلعها المصنعة ونصف المصنعة بواسطة شركاتها المتواجدة في الخارج، بعد أن تقوم هذه الشركات بمعالجة ما

يلزم من تلك المنتجات قبل طرحها في الأسواق.

وبالتالي فإن وجود درجة عالية من الانغلاق سيؤدي إلى الحد من وجود هذه الاستثمارات وليس تشجيعها.

4- مستوى التضخم: يسهم التضخم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين والمستهلكين حيث تتسم بالتشاؤم والحذر وبالتالي فإن أجواء غير مريحة ستخيم على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية غير مرغوبة على صعيد الاستثمارات المحلية والأجنبية، ذلك أنه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية ورفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة المدى، وتشويه المعلومات التي تعرب عنها الأسعار السائدة في الاقتصاديات المضيفة. بالإضافة لهذا فغالباً ما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في خلق مناخ استثماري غير موات.

وينتج التضخم عن زيادة العرض النقدي، بحيث يكون المتوفر في أيدي الأفراد من النقود أكثر من السلع والخدمات المعروضة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيكون العرض قاصراً عن تغطية الطلب، ومن أسباب التضخم أيضاً الإفراط في الطلب كنتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري العام والخاص، وكذلك ارتفاع الأجور وغيرها من التكاليف بمعدلات تفوق زيادة الإنتاجية، فالتضخم يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

خامساً: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي.

إن المتتبع لتدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الليبي، يلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة والمحفزة لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن حجم هذه الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، ويمكن تتبع ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) و (2)، حيث يلاحظ تذبذب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة إلى أخرى، فقد بلغ 45.1 مليون دينار عام 1990، لينخفض إلى 26.2 مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-71.8 %) عام 1991، ليرتفع إلى 31.4 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (16.1 %) عام 1995، ثم ليرتفع إلى 77.0 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (23.0 %) عام 2000، ثم ليرتفع مرة أخرى إلى 4701.5 مليون دينار ليبي وبمعدل نمو سنوي (43.7 %) عام 2007،

لينخفض إلى 2388.5 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (-0.71 %) عام 2010، هذا وبلغ معدل النمو السنوي المركب خلال فترة الدراسة (1990-2010) ما مقداره (20.8 %)، كما يلاحظ أن الفترة (1990-2003) تميزت بضعف وتدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للاقتصاد الليبي نتيجة إلى سيطرة القطاع العام المتدني الإنتاجية على مناحي الحياة الاقتصادية في الدولة، وكذلك للعقوبات والحصار الدولي المفروض على ليبيا في تلك الفترة، أما الفترة (2004-2010) فقد تحسن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي نتيجة رفع العقوبات المفروضة على ليبيا من قبل المجتمع الدولي، وهيكله الاقتصادية الليبي مما أعطى دوراً للقطاع الخاص في المشاركة في الحياة الاقتصادية، كما أدرك صناع القرار في ليبيا إلى أهمية الاستثمار الأجنبي كمحرك أساسي لعمليات التنمية، والدور الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنية والتطور، فقامت بإصدار عدة قوانين ساهمت في تشجيع المستثمر الأجنبي للاستثمار داخل ليبيا. هذا ويبلغ عدد الدول التي استثمرت في ليبيا (37) دولة منها 12 دولة عربية، وتأتي دولة الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى، ثم تليها المملكة البريطانية في المرتبة الثانية، وثالثها دولة مالطا [الفارسي: 2009، ص 159].

كما أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر ينحصر أغلبه في مصادر الموارد الطبيعية، وتعتمد عليه قطاعات محددة كالقطاع النفطي، والذي يُعد أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي.

سادساً: مجالات وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي.

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي متميز كما تزخر بثروات عديدة تؤهلها لكي تكون بلداً تتنافس عليها الدول لكي تكون لديها حصة بالاستثمار في إحدى قطاعاتها، حيث توجد العديد من العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتمثل في توافر العديد من فرص ومجالات الاستثمار في ليبيا [سعيد: 2010، ص 80-82]. ومن أهم هذه المجالات ما يلي:-

1- فرص الاستثمار في القطاع الصناعي.

يُعد القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل، إلا أنه بالرغم من المبالغ التي أنفقت في هذا القطاع من خلال الخطط التنموية لا تزال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متدنية، وهناك العديد من المشروعات

جدول رقم (1) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2010)

(المبالغ بملايين الدينارات)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	(%)
1990	45.1	-
1991	26.2	-71.8
1992	29.7	11.5
1993	18.8	-57.7
1994	26.3	28.5
1995	31.4	16.1
1996	40.9	23.3
1997	26.4	-54.9
1998	58.1	54.6
1999	59.3	2.0
2000	77.0	23.0
2001	86.1	10.6
2002	176.4	51.2
2003	187.1	5.7
2004	446.5	58.1
2005	1387.8	67.8
2006	2645.6	47.5
2007	4701.5	43.7
2008	3960.4	-18.7
2009	4084.5	3.0
2010	2388.5	-71.0

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على كل من :-

1 - مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية، التقرير السنوي)، أعداد مختلفة.

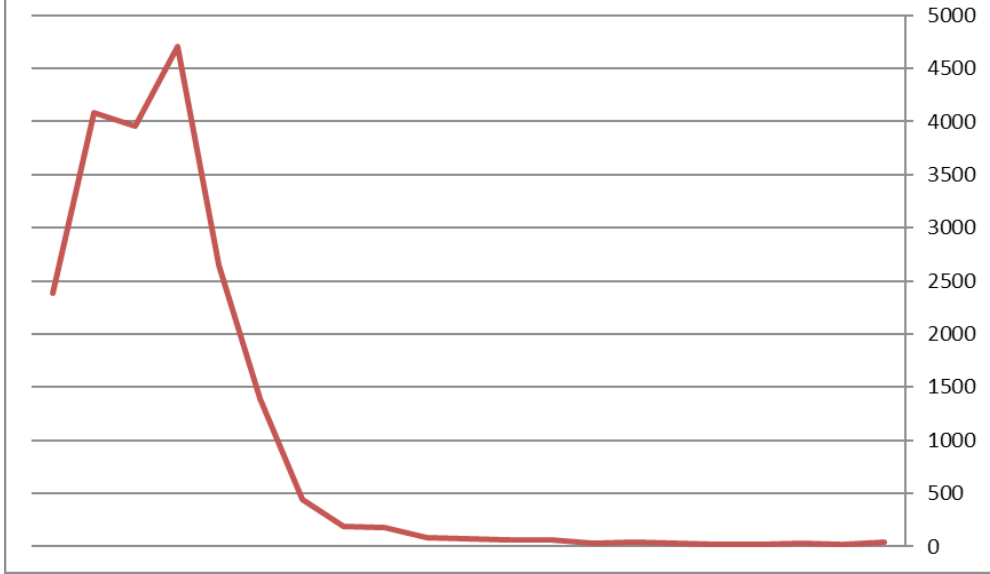
2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، الكويت، أعداد مختلفة.

3 - World Investment Report 2004, P.P 282.

ملاحظة:- تم تغير قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولار إلى الدينار الليبي من قبل الباحث.

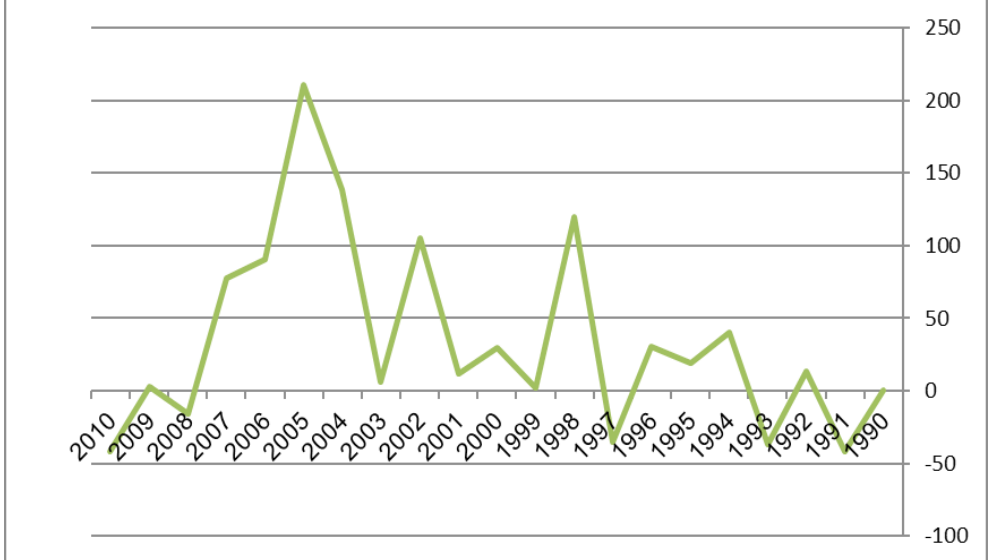
- تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث.

شكل رقم (1) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010 - 1990)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (1).

شكل رقم (2) نسبة (%) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010 - 1990)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (1).

التي يمكن الاستثمار فيها في مجال القطاع الصناعي منها ما يلي:-

- الاستثمار في صناعة الحديد الخردة.
- الاستثمار في صناعة الإسمنت ومواد البناء.
- الاستثمار في صناعة الأسلاك الكهربائية.
- الاستثمار في صناعة الإطارات.
- الاستثمار في صناعة الزجاج.
- الاستثمار في إعادة تصنيع الأوراق المستخدمة.
- الاستثمار في صناعة حفظ وتعبئة المواد الغذائية.

2- فرص الاستثمار في القطاع النفطي.

يشكل هذا القطاع جزءاً هاماً من البناء الاقتصادي في ليبيا، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 32 % عام 2010، وبالنظر إلى مجالات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النفطية ومن بينها ليبيا يلاحظ أن هذه الاستثمارات تتركز في قطاعات الصناعات الاستخراجية، كما يمكن الاستثمار في صناعة المشتقات النفطية والغاز.

3- فرص الاستثمار في القطاع الزراعي والثروة البحرية.

على الرغم من محدودية حجم الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في ليبيا، والتي تبلغ ما نسبته 3 % من إجمالي المساحة الكلية، حيث تساهم الأنشطة الزراعية بنسبة 9 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، ولم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع هذه النسبة طيلة سنوات فترة الدراسة، وبالرغم من كل الأموال المستثمرة بالقطاع من خلال برامج التنمية السابقة، إلا أن هناك الكثير من مجالات الاستثمار في هذا القطاع، ويأتي في مقدمتها إقامة المشاريع الزراعية التالية :-

- استصلاح الأراضي الزراعية وزراعتها بالحبوب .
- زراعة المحاصيل التي يمكن تعليبها .
- تربية الدواجن.
- صيد وتعليب الأسماك.
- إنتاج وصناعة الأعلاف.

4- فرص الاستثمار في القطاع السياحي.

يُعد القطاع السياحي أحد أهم القطاعات التي قد تسهم في تنويع مصدر الدخل القومي، حيث تتميز ليبيا بالموقع الاستراتيجي الهام والآثار التاريخية والحضارية التي تمثل الحضارات القديمة، وبالتالي يمكن الاستثمار في الآتي:-

- إقامة المدن والمنتجعات والفنادق والقرى السياحية.
- استغلال المياه المعدنية للأغراض الطبية والسياحية (السياحة الطبية).
- إنشاء مراكز خدمات النقل السياحي.

المبحث الثاني / النموذج القياسي للدراسة.

يمكن تعريف النموذج القياسي بأنه التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات الرياضية، والمعادلة (الدالة) عبارة عن علاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة، بحيث يكون المتغير التابع هو المتغير الذي يتأثر بتغير المتغير المستقل [الشربجي: 1994، ص22].

وبهدف التشخيص الدقيق لأهم المحددات (العوامل) الاقتصادية المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي، والتي تم مناقشتها بالمبحث الأول وهي (الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف، مستوى التضخم)، سيتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على عينة مكونة من (21) مشاهدة خلال الفترة (1990- 2010). بحيث يشير النموذج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي كمتغير تابع لكل من الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف، مستوى التضخم، كمتغيرات مستقلة، هذا وقد صيغت العلاقة الدالية على النحو الآتي:-

$$FDI_t = F (GDP_t , ER_t , INF_t , FED_t) \dots\dots\dots (1)$$

حيث :

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي.

ER_t : سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار.

INF_t : المستوى العام لأسعار المستهلك.

FED_t : درجة الانفتاح الاقتصادي.

t: الزمن

هذا وسيتم استخدام عدد من (المعايير) التي يمكن التعويل عليها في اختبار الدالة منها ما يلي :-

1. المعيار الاقتصادي :- اعتماداً على النظرية الاقتصادية التي توضح لنا طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من حيث الحجم والإشارة، أي استخدام الدالة التي تكون معلماتها منسجمة مع ما تؤكد عليه النظرية الاقتصادية. [بخيت، فتح الله :2007، ص 87-91].

2. المعيار الإحصائي :- ومن خلاله يتم اختيار الشكل الدالي الملائم تبعاً إلى كل من :-
أ - معامل التحديد (R^2) .

هو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع (Y) الذي سببها التغير في المتغير المستقل (X) أي يقيس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويأخذ هذا المعامل الصيغة التالية:-

$$R^2 = \frac{(\hat{Y} - \bar{Y})^2}{(Y - \bar{Y})^2}$$

وتتراوح قيمة R^2 عادة بين الصفر والواحد، أي أن :

$$0 \leq R^2 \leq 1$$

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زادت قيمة معامل التحديد كلما زادت قوة العلاقة بين المتغيرين.

ب - اختبار (t) Test .

ولاحساب قيمة (t) نستخدم الصيغة التالية.

$$t^* = \frac{\hat{b}_i - b_i^*}{S(\hat{b}_i)}$$

والتي يتم مقارنتها مع (t) الجدولية التي تحدد المنطقة الحرجة في اختبار ذو ذيلين، ويستخدم في الاقتصاد القياسي عادة شكلين من الفرضيات وهي:-

$$H_0: b_i = 0 \text{ فرضية العدم}$$

$$H_0: b_i \neq 0 \text{ الفرضية البديلة}$$

فإذا كانت (t) أكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم، أي أن قيمة المعلمة (b_i) معنوية إحصائياً، أما إذا كانت $t < t^*$ ، حيث (t الجدولية، t^* المحسوبة) فإننا نقبل فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة المقدرة غير معنوية إحصائياً، وتتم المقارنة بين القيمتين الجدولية والمحسوبة عند مستوى معنوية يتحدد بناء على رغبة الباحث وتوقعاته حول موضوع الدراسة وفي البحوث الاقتصادية يشيع استخدام مستوى المعنوية عند (1 %، 5 %) عند درجة حرية تتحدد بناء على عدد الملاحظات الموجودة في النموذج.

ج- اختبار (F) Fisher Test .

يستخدم لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل، كما يمكن الحصول على هذا الاختبار بعدة طرق منها:-

$$F^* = \frac{R^2 / k - 1}{1 - R^2 / N - K}$$

حيث إن: (K = عدد الملاحظات، N عدد المشاهدات)
وبمقارنة قيمة (F^*) المحسوبة بقيمة (F) الجدولية يتم قبول النموذج إذا كانت ($F < F^*$) وترفض إذا حدث العكس.
3. المعيار القياسي:-

ويتضمن اختبار ($D-W$) الذي يشخص مشكلة الارتباط الذاتي، واختبارات متعددة للكشف عن مشكلة التعدد الخطي.
وبناء على ما سبق يمكن صياغة النموذج السابق رقم (1) رياضياً وبشكل خطي كما في الشكل التالي:-

$$FDI_t = \alpha_0 + \beta_1 GDP_t - \beta_2 ER_t - \beta_3 INF_t + \beta_4 FED_t + \mu_t \dots\dots\dots (2)$$

حيث إن :

$\alpha_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات للنموذج.

μ_t : حد الخطأ.

هذا وقد تم تحويل المعادلة رقم (2) إلى معادلة لوغاريتمية من أجل الحصول على تقديرات أكثر دقة وكفاءة كما في الصورة الآتية :-

$$\ln FDI_t = \alpha_0 + \beta_1 \ln(GDP_t) - \beta_2 \ln(ER_t) - \beta_3 \ln(INF_t) + \beta_4 \ln(FED_t) + \mu_t$$

الجدول رقم (2) البيانات التي استخدمت في نموذج الدراسة خلال الفترة (1990-2010) (بملايين الدينارات)

السنة	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر IFD	الناتج المحلي الإجمالي GDP	سعر الصرف ER	الرقم القياسي لأسعار المستهلك INF	درجة الانفتاح الاقتصادي FED
1990	45.1	11,598.5	0.2837	774.8	46.2
1991	26.2	12,757.6	0.2856	867.0	41.3
1992	29.7	12,632.3	0.2992	948.0	39.8
1993	18.8	12,986.5	0.3232	1,053.0	40.0
1994	26.3	12,980.9	0.3625	1,208.0	38.7
1995	31.4	13,110.9	0.3545	1,340.8	40.0
1996	40.9	13,621.3	0.3659	1,517.8	44.3
1997	26.4	13,800.5	0.3887	1,730.0	47.2
1998	58.1	13,857.8	0.4538	528.2	34.0
1999	59.3	13,880.9	0.4631	131.0	40.0
2000	77.0	13,378.0	0.5461	124.5	62.0
2001	86.1	14,773.0	0.6473	113.0	56.2
2002	176.4	14,932.0	1.2167	102.3	152.5
2003	187.1	16,156.7	1.3084	100.0	180.1
2004	446.5	17,023.5	1.2506	101.3	241.4
2005	1387.8	17,974.1	1.3370	103.9	325.6
2006	2645.6	18,865.3	1.2818	105.5	385.8
2007	4701.5	21,179.7	1.2212	112.0	393.8
2008	3960.4	22,510.4	1.2454	123.7	457.4
2009	4084.5	22,036.0	1.2340	126.7	335.0
2010	2388.5	24,186.7	1.2512	129.8	386.7

المصدر:- من عداد الباحث بالاعتماد على كل من :-

1 - مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية، التقرير السنوي)، أعداد مختلفة.

2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، الكويت، أعداد مختلفة.

3 - World Investment Report 2004, P.P 282 -.

ملاحظة:- تم تغيير قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولار إلى الدينار الليبي من قبل الباحث.

$$FED_t) + \mu_t \dots (3)$$

حيث إن:

Ln: اللوغاريتم الطبيعي.

واستنادا على البيانات الواردة بالجدول رقم (2) تم إجراء القياس الإحصائي لتقدير نموذج الدراسة المشار إليه بالمعادلة رقم (3) أعلاه، وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح بالجدول رقم (3) .

هذا ويمكن شرح تقدير العلاقة الكمية وتحليل نتائج الاختبارات في صورة الدالة الآتية:-

$$\ln (FDI_t) = -39.2 + 4.1 \ln (GDP_t) - 1.2 \ln (ER_t) - 0.4 \ln (INF_t) + 1.5 \ln ED_t$$

$$(-2.25) (4.11) \quad t = (-4.04) (3.66) (-2.11)$$

$$R^2 = 0.97 \quad Adj R^2 = 0.96 \quad F = 116.5 \quad DW = 2.014$$

حيث أظهرت الدالة المقدرة إلى أن الإشارات المصاحبة لمعاملات المتغيرات المقدرة جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية، فبالنسبة لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي موجبة (علاقة طردية) مع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، أما بالنسبة لإشارة المعلمات المقدرة لكل من المتغيرين سعر الصرف والتضخم جاءت سالبة (علاقة عكسية) وهو كذلك ما يتوافق مع فرضيات النظرية الاقتصادية التي تخص بعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث تشير هذه المعلمات المقدرة إلى أن الزيادة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1 %) يؤدي إلى زيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (4.1 %) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما أن الزيادة في معدلات درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (1 %) يؤدي إلى الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة (1.5 %) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

كذلك الحال تشير المعلمات المقدرة إلى أن الانخفاض في معدلات متغير سعر الصرف بنسبة (1 %) يؤدي إلى زيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة (1.2 %) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما أن الانخفاض في التضخم بنسبة (1 %) يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة (0.4 %) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

الجدول رقم (3) نتائج النموذج القياسي لتحليل المحددات الاقتصادية المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
الوارد إلى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010)

Dependent Variable: LOG(FDI)

Method: Least Squares

Date: 12/02/15 Time: 11:36

Sample: 1990 - 2010

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-39.21912	9.704856	-4.041186	0.0009
LOG(GDP)	4.075062	1.111962	3.664749	0.0021
LOG(ER)	-1.233182	0.583420	-2.113711	0.0506
LOG(INF)	-0.387580	0.172416	-2.247928	0.0390
LOG(FED)	1.458714	0.354953	4.109595	0.0008
R-squared	0.966821	Mean dependent var	5.166590	
Adjusted R-squared	0.958526	S.D. dependent var	1.990319	
S.E. of regression	0.405333	Akaike info criterion	1.236043	
Sum squared resid	2.628722	Schwarz criterion	1.484739	
Log likelihood	-7.978450	Hannan-Quinn criter.	1.290016	
F-statistic	116.5566	Durbin-Watson stat	2.013558	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر:- تم احتساب النتائج المذكورة أعلاه بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (2) باستخدام برنامج E-Views الإحصائي.

أما من حيث القوة التفسيرية للنموذج فإن معامل التحديد المعدل ($Adj R^2$) البالغ (96 %) يؤكد صلاحية النموذج للتنبؤ، وهذا يعني أن (96 %) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد) تفسرها التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف، التضخم) بينما ترجع نسبة (4 %) من التغيرات إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج.

أما اختبار (t) فإنه يدل على معنوية المعلمات للمتغيرات المقدرة إحصائياً، (الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف، التضخم)، حيث تُعد قيمها المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5 %، كما تؤكد قيمة اختبار (F) والبالغة 116.5 المعنوية الكلية للانحدار باعتبارها أكبر من القيمة الجدولية.

ولمعرفة ما إذا كانت الدالة تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أم لا يتم مقارنة قيمة ($D.W$) المحسوبة والبالغة 2.014 بالقيم الجدولية لأربع متغيرات و21 مشاهدة وبمستوى معنوية 5 % يتبين أن :

$$d_u \leq DW \leq 4 - d_u$$

$$1.69 \leq 2.014 \leq 2.31$$

وهذا يدل على أن قيمة ($D.W$) المحسوبة تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي لوقوعها في منطقة قبول الفرض $P = 0$.

أما فيما يخص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد فقد أظهر جدول (مصفوفة) الارتباط بين المتغيرات المستقلة عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية للنموذج، فمن خلال اختبار كلاين ($Klein Test$) الذي يستخدم للكشف عن وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث يشير الاختبار المذكور إلى وجود هذه المشكلة في حالة قيمة مربع معامل الارتباط البسيط (الجزئي) بين أي متغيرين مستقلين أكبر من معامل التحديد الكلي (R^2) لمعادلة الانحدار، ومن خلال النتائج الموضحة بالملاحق والتي تبين مصفوفة الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقلين (GDP, FED) وبتربيع تلك القيمة ومقارنتها مع قيمة (R^2) بالمعادلة تبين أن:

$$GDP, FED < R^2 r^2$$

وهو ما يعطي مؤشراً على سلامة النموذج من مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات

المبحث الثالث/ النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج.

خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:-

1 - أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا ظل ضعيفاً ومتذبذباً من سنة إلى أخرى، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب له ما نسبته (20.8 %) خلال فترة الدراسة .

2 - تركيز أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا في مجال الصناعات الاستخراجية.

3 - ضعف وتدني مستوى الجهاز والخدمات المصرفية المقدمة مما أعاق الكثير في جذب الاستثمارات، حيث يُعد تطور هذا الجهاز من أحد العوامل المساعدة على جذب الاستثمارات.

4 - أظهرت نتائج التحليل القياسي أن المحددات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مستوى التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي) تؤثر بشكل مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2010) وهو ما يعزز قبول الفرضية الأولى.

ثانياً: التوصيات المقترحة.

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:-

1- يجب أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكاملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليس منافسة أو متناقضة معها .

2- العمل على تطوير الجهاز المصرفي وسوق المال الليبي بما يتماشى ومرحلة الانفتاح على العالم الخارجي ليشجع المستثمرين على توسيع جذب المدخرات المحلية والأجنبية .

3- العمل على تطوير واستحداث تشريعات وقوانين واتفاقيات داعمة ومحفزة لجذب المستثمر الأجنبي بما يتماشى والوضع الراهن .

4- العمل على توفير قاعدة بيانات دقيقة تمكن المخطط الاقتصادي والمشرع القانوني من التعامل مع الحقائق المتعلقة بالوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى استثمارها في

عملية البحث العلمي والمهتمين من خارج الدولة لتقدم لهم رؤية واضحة للاستثمار داخلها من جانب آخر. والاعتماد على مصدر واحد للبيانات فيما يخص تحقيق هدف جذب الاستثمار.

المراجع

- 1- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2007 .
- 2- سعيد إبراهيم سعيد، بيئة وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط، طرابلس، 2010.
- 3- عيسى حمد الفارسي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بعض الدول النفطية خلال الفترة (2000 - 2007)، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، العدد الخامس، السنة الخامسة، فبراير 2012.
- 4- عيسى حمد الفارسي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي- الحجم والاتجاه والمستقبل، مؤتمر الاستثمار الأجنبي - الفرص والمحددات، معهد التخطيط، 27- 28 / 11 / 2007، طرابلس- ليبيا، 2009.
- 5- فلاح خلف الربيعي، تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي، مؤتمر الاستثمار الأجنبي - الفرص والمحددات، معهد التخطيط، 27- 28 / 11 / 2007، طرابلس- ليبيا، 2009.
- 6- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنش والتوزيع، الأردن- عمان، 2011.
- 7- مجدي الشرجي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 .
- 8- محمد بن علي المسلم، الفرص المتاحة للقطاع الصناعي في ظل تدفق الاستثمارات الأجنبية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، أكتوبر، 2001.
- 9- محمد عبد العزيز عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.